

اتفاقية تعاون

بين هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

تمهيد:

تأكيداً على أهمية التعاون بين هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ورغبة منهما في التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة لهما، وبناء إطار عمل ثنائي مثمر لتعزيز قدراتهما في مجالات أنشطة التقييس المختلفة (المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة والجودة)، فقد تم الاتفاق بين كل من:

- هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

ومقرها الرياض - 11691 / المملكة العربية السعودية، ص.ب 85245،

ويمثلها معالي الأمين العام الأستاذ/ نبيل بن أمين ملا.

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

ومقرها الرباط - 10102 / المملكة المغربية، ص.ب 8019،

ويمثلها سعادة المدير العام الأستاذ/ عادل صقر عبد الكريم الصقر.

على توقيع اتفاقية تعاون يشار إليها فيما بعد بالاتفاقية.

المادة الأولى:

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية:

مجالات التعاون:

1. التشاور في المسائل ذات الاهتمام المشترك وتنسيق الجهود بغية تحقيق أهداف الطرفين.
2. تبادل المعلومات حول التقييس والأنشطة المرتبطة به بين الطرفين.
3. تنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية في المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالتقييس والأنشطة المرتبطة به.
4. التعاون في مجال نشر التوعية في مجالات أنشطة التقييس المختلفة للقطاعين التجاري والصناعي وعموم المستهلكين لدى كل من الطرفين.
5. تبادل الإخطارات في مرحلة مبكرة لكافة التشريعات الجديدة المقترحة.
6. تبادل المعلومات والتشريعات المعتمدة عند كلا الطرفين حاضراً أو المخطط لتنفيذها مستقبلاً في مجالات إجراءات التحقق من المطابقة والمقاييس والجودة.
7. العمل على توحيد إجراءات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة المعتمدة لدى كل طرف طبقاً لما جاءت به أدلة ووثائق المنظمات الدولية المتخصصة.
8. التعاون في تنظيم فعاليات تدريبية وتوعوية مشتركة بين الطرفين.
9. تبادل الخبراء والمدربين بين الطرفين حسب الحاجة.
10. تبادل الخبرات والاستشارات وأفضل الممارسات وقواعد المعلومات والإصدارات ذات العلاقة.
11. تبادل المعلومات حول النظم والحلول المعلوماتية والروابط الإلكترونية لدى الطرفين.
12. التعاون المشترك في تنفيذ البحوث والدراسات ذات العلاقة بالتقييس وفي تطوير وإنشاء وحدات بحثية متخصصة في مجال التقييس.

المادة الثالثة:

1. تحدد هذه الاتفاقية الإطار العام للتعاون الثنائي بين الطرفين، على أن يتم إعداد برامج تنفيذية للأنشطة الواردة في هذه الاتفاقية.
2. يجوز تعديل الاتفاقية بموافقة الطرفين، وذلك بعد شهرين من إعلان أحدهما رغبته في إجراء التعديل.
3. يراعى في تنفيذ الاتفاقية والبرامج التنفيذية الخاصة بها، أحكام اتفاقية وميثاق ونظم ولوائح الطرفين.
4. تتم تسوية أي مسائل أو مواضيع تتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال التشاور بين الطرفين أو بأية طريقة أخرى يتفقان عليها بشكل ثنائي.

المادة الرابعة:

1. يعمل الطرفان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاتصال الدائم لتنفيذ الاتفاقية بما يحقق التعاون والتنسيق المنشود.
2. يتم تسمية منسق من كل طرف يوكل إليهما التواصل بخصوص هذه الاتفاقية ومتابعة تنفيذ واقتراح وسائل تطوير التعاون الفني المشترك وإعداد مشاريع لبرامج عمل سنوية بين الطرفين للارتقاء بمستويات التنسيق والتكامل في المجالات المذكورة بهذه الاتفاقية.

المادة الخامسة:

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليها وتظل سارية المفعول لمدة (5) سنوات، وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها.

تم توقيع هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية في مدينة الكويت يوم الخميس الموافق 2018/04/26م، وتسلم نسخة واحدة لكل طرف للعمل بموجبها.

معالي الأستاذ
نبيل بن أمين ملا



الأمين العام
هيئة التقييس لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

سعادة المهندس
عادل صقر عبد الكريم الصقر



المدير العام
المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتعدين